المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي

7 نيسان 2016

اسطنبول – تركيا

مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي
بين النظرية والتطبيق

الدكتور عبدالله عطية

البنك الاسلامي الاردني – مدير دائرة الرقابة الداخلية

الجهة المُنظمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

تشهد صناعة المصارف توسعاً ملحوظاً في المعاملات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها, سواءً في مجال افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو من خلال تحول بعض المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية أو بفتح نوافذ إسلامية لها، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاد أغلب الدول.

وفي ظل الانتشار المتسارع في صناعة المصارف الاسلامية, برزت بعض المفاهيم والالفاظ في نظام الرقابة الشرعية متداخلة المعاني, والتي يتباين مفهومها بين الاهتمام بالمعنى والاهتمام بالمضمون خلال استخداماتها في المصارف بشكل عام والمصارف الاسلامية بشكل خاص, وتكمن أسباب هذا التباين في تفسير ادارات المصارف الاسلامية لهذه المفاهيم وظهور مبادئ الحوكمة, وما صدر من معايير منظمة لصناعة المصارف الاسلامية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح مفاهيم (الرقابة, التدقيق, المراجعة, الامتثال) وأثر تداخلها في اجراءات الضبط الشرعي في المؤسسات المالية الاسلامية, لتساعد هذه المؤسسات على بناء الهيكل التنظيمي والوظيفي للوصول الى بيئة ضبط شرعي سليمة وتعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات, وبناءً عليه تتبلور مشكلة الدراسة في توضيح الآتي:

- السؤال الأول: توضيح مفهوم الرقابة الشرعية.
- السؤال الثاني: توضيح مفهوم التدقيق الشرعي.
- السؤال الثالث: توضيح مفهوم المراجعة الشرعية.
- السؤال الرابع: توضيح مفهوم الامتثال الشرعي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان المفاهيم الخاصة بالرقابة الشرعية من وجهة نظر علوم الادارة والحوكمة وتتلخص الاهداف بما يلي:

1. التعرف على مفهوم الرقابة الشرعية.
2. التعرف على مفهوم التدقيق الشرعي.

3. التعرف على مفهوم المراجعة الشرعية.
4. التعرف على مفهوم الامتثال الشرعي.

الدراسات السابقة

لم يتوصل الباحث - فيما اطلع عليه – على دراسات سابقة ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة, إلا أنّ هناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى ذلك الموضوع بطريقة أو بأخرى, ومن هذه الدراسات:

1. **الشاعر, سمير (2013), التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر**[1]

تطرق الباحث إلى وجود مصطلحات فنية متشابهة ومتداخلة في الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية والرقابة الداخلية والتدقيق والضبط, والتفتيش.

2. **عيس, موسى ادم (2013), التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر**[2]

عرف الباحث التدقيق الشرعي الداخلي استناداً الى تعريف التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخلي (IIA), وقد تكون هذه المحاولة – حسب علم الباحث- أول تعريف للتدقيق الشرعي الداخلي يكون اقرب للواقع العملي في المؤسسات المالية الاسلامية.

3. **العمراني, (غير محدد تاريخ البحث), أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**[3].

تطرق الباحث إلى وجود اختلاف في تسمية بعض المصطلحات الخاصة بالرقابة الشرعية, فقد عَرجَ على تعاريف لبعض الباحثين ميزّ فيها بين الرقابة الشرعية كنظام وبين مفاهيم التدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في إعداده لهذه الدراسة المناهج العلمية المناسبة لطبيعة الموضوع، وعدم وجود بيانات مالية فيه تحتاج إلى اتباع مناهج بحثية رياضية أو احصائية، مما فرض على الباحث اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي لاستنباط النتائج.

---

[1] الشاعر, سمير (2013), المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي, **التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر**, المنامة, البحرين.

[2] عيس, موسى ادم (2013), المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي, **التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر**, المنامة, البحرين.

[3] العمراني, نادر السنوسي (غير محدد**), أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي**, ليبيا.

مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي

بين النظرية والتطبيق

تمهيد:

إنّ ما يميز العمل المصرفي الإسلامي, هو مدى التقيد بأحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات, الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف, والذي يُسمى بنظام الضوابط الشرعية, ويُعرف بأنه نظام يشير إلى مجموعة من الترتيبات المُنظمة والتي تتأكد خلالها مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية من فاعلية واستقلالية والاشراف الشرعي وذلك من خلال[4]:

1. إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية.
2. نشر الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية إلى المدققين الذين يُناط بهم فحص التزام المؤسسة المالية الاسلامية بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
3. تدقيق الامتثال الشرعي بالأساليب المناسبة ومعالجة الانحرافات حالَ حدوثها.

وباعتبار أنَّ عبء وجود نظام سليم وفَعَّال للضوابط الشرعية لا يقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية بل يقع على عاتق الإدارة التنفيذية وبإشراف من مجلس الإدارة, ومساهمة كافة الأطراف ذات العلاقة الأخرى من مساهمين وعملاء وسلطات إشرافيه. ومتانة هذا النظام يُسهم في استقرار المصارف الاسلامية والاقتصاد الوطني.

وجاء في المبدأ رقم (1.1) من المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية, بأنه يجب أن يكون هناك هيكلاً للضوابط الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية, يتناسب مع حجم التعقيدات في الأنشطة المقدمة من قبل هذه المؤسسات, ولا يشترط بالضرورة وجود أنموذج موحد لهذه الهياكل في المؤسسات المالية الاسلامية, إن تشابهت من حيث المبدأ فقد تختلف في الممارسات العملية, بسبب عدة عوامل منها: اختلاف البيئة وخاصة فيما يتعلق بالسلطات الإشرافية والقوانين والتشريعات, وحجم العمليات, والتطور التكنولوجي وغيرها[5].

---

[4] بتصرف, مجلس الخدمات المالية الاسلامية (2005),**المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**, صفحة 3, ماليزيا.

[5]مجلس الخدمات المالية الاسلامية, **المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**, صفحة 13, مرجع سابق.

تنبُع أهمية الحاكمية المؤسسية في المصارف الاسلامية من أنها توفر أساساً لتطوير الأداء المؤسسي بهدف تعزيز الثقة بالمصرف الاسلامي وأنشطته المُختلفة, فمتانة نظام الرقابة الشرعي تؤدي الى زيادة الثقة لجميع أصحاب المصالح.

كما تساعد الرقابة الشرعية في تحقيق متطلبات الحاكمية المؤسسية للمصارف الاسلامية خلال تبني مبادئ الحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية(IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) والسلطات الاشرافية والرقابية لما تضمنته هذه الجهات من تحديد مهام ومبادئ الملاءمة من المؤهلات العلمية والعملية والكفاءة والنزاهة والامانة وحسن السمعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتفعيل بيئة وأنظمة الضبط الشرعي.

هذا ويختلط على الكثيرين مفهوم الرقابة الشرعية كنظام وبين مفهوم الرقابة الشرعية كنشاط, وسيقوم الباحث بالتعريج على هذه المفاهيم وربطها بمنظورين هما: المنظور المالي والمنظور الشرعي, وكذلك الاختلافات بين المصطلحات المستخدمة فيهما (التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي, والمراجعة الشرعية) وتوضيح مفهوم الامتثال الشرعي, بغية الوصول الى مفاهيم تكون أقرب للدقة والواقع العملي للممارسات التي قد تمارسها المؤسسات المالية الاسلامية في بناء الهياكل التنظيمية والوظيفية في أُطر الحوكمة للوصول إلى وأفضل الممارسات.

المبحث الاول

مفهوم الرقابة الشرعية

تُعد الرقابة الشرعية من أهم عناصر كينونة المؤسسات المالية الاسلامية وركيزة أساسية في بنائها, وعن طريق متانة هذا النظام تكتسب هذه المؤسسات المصداقية لدى شرائح المجتمع التي تتعامل معها من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية. إذ تُعتبر الدرع الواقي للحماية من التهديدات الداخلية والخارجية وتساعد في تحقيق الاهداف بحسب الطريق المرسوم وفق أحكام الشريعة الاسلامية وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية وموثوقية البيانات المالية وكفاءة العمليات, وتنبع أهميتها في جانب قبول الحسابات الاستثمارية على أساس عقد المضاربة, ففي حال التعدي والتقصير فإن البنك يضمن, وحتى يتمكن الباحث من تحقيق أهداف البحث, سيتم المرور على مفهوم الرقابة كنظام وكنشاط من منظور مالي وإداري, للوصول الى المفاهيم التي تساعد بتوضيحها من منظور شرعي في المؤسسات المالية الاسلامية.

المطلب الاول: نظام الرقابة الداخلية

أولاً: تعريف الرقابة من منظور مالي وإداري

تختلف تعاريف الرقابة بحسب الجهة التي أصدرتها والأهداف التي تسعى إليها, ولكن في ظل هذا الاختلاف يوجد تشابه كبير في الخطوط العريضة للمفهوم, فقد قامت عدة جهات عالمية بتعريف الرقابة الداخلية, وسيتم إدراج بعض هذه التعاريف:

1. تعريفها وفق إطار [6] The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO): "هي عملية, تتأثر بمجلس الإدارة وكافة العاملين في المؤسسة, مصممة لتقديم تأكيد معقول بما يتعلق

[6] لجنة رعاية المؤسسات, أسست عام 1985, وتقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية, ويعتبر معهد المدققين الداخلين أحد مكوناتها عن موقع .http://accdiscussion.com/t3629/, dd 22\6\2013, 11pm

بتحقيق أهداف المؤسسة في الفئات التالية, الكفاءة وكفاية العمليات, اعتمادية التقارير المالية والامتثال للقوانين والتعليمات"[7].

2. المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين: هي "الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة من أجل حماية الأصول, وضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية, وتشجيع فعالية الاستغلال, واستمرار على المحافظة على سير العمل وفقاً للسياسات المرسومة"[8].

3. منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسية: هي "مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية, والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرين وتحسين النجاعة, ويبرز ذلك بتنظيم وتطبيق إجراءات نشاطات المؤسسة من اجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة"[9].

ومن خلال التعاريف السابقة يُمكن الوصول إلى الاستنتاجات التي تفسر ماهية الرقابة الداخلية طبقاً لما ورد من التعريفات السابقة والصادرة عن مؤسسات عالمية, مع التنويه بأن التعريف الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) لم يتطرق إلى مهمة حماية الأصول, إلا انه تم الإشارة إلى مهمة حماية الأصول في إطار الرقابة الداخلية المُعد من هذه اللجنة[10]. وهذه الاستنتاجات على النحو التالي:

1. تعتبر الرقابة الداخلية عملية ويمكن التعبير عنها بأنها "نظام", الأمر الذي يعني شمولها على خطط مدروسة ومنظمة وموثقة ومعتمدة, وأن هذه العملية لديها مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية عكسية, وقد تكون مخرجات عملية مدخلات عملية أخرى, فالرقابة الداخلية هي عملية مستمرة.
2. الرقابة الداخلية هي جزء لا يتجزأ من العمليات وتكون مبنية فيها, وليست عملية إضافية.
3. تساعد الرقابة الداخلية على تحقيق أهداف المؤسسة, فالرقابة الداخلية لا تضمن تحقيق الأهداف وإنما تساعد في تحقيقها, كما أنها تساعد في اكتشاف الأخطاء وخلل الاجراءات ومحاولات العبث.
4. تقدم تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً عن تحقيق الأهداف.

---

[7] http://www.**coso.org**/resources.htm, dd 10 oct.2013, time 11pm.
[8] http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=7375 dd 22\6\2013, 11pm.
[9] http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=7375 dd 22\6\2013, time 11pm.
[10] The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission **(2013) ,Internal Control-Integrated Framework,** Executive Summary, page 3, USA.

5. عملية الرقابة الداخلية لها عدة أهداف منها, حماية الأصول والمعلومات ومدى اعتمادية التقارير المالية لأصحاب العلاقة, والامتثال للقوانين والتشريعات.

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهداف الرقابة الداخلية من خلال تأكيدها على ما يلي:

1. كفاءة وكفاية العمليات التشغيلية, التي تقيس مدى نجاح الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المطلوبة من مجلس الإدارة وفي الوقت المحدد.
2. مدى الاعتماد على التقارير المالية, التي يتم فيها تحديد قيمة الأصول والإيرادات والمصروفات, باستخدام كافة القوائم المالية المطلوبة, بمصداقية وواقعية وموثوقية مع الافصاحات الكاملة, والتأكد من عدم استخدام المحاسبة الابداعية (التجميلية).
3. الامتثال للقوانين والتعليمات, وهي الامتثال بكافة القوانين الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية, والتعليمات الصادرة عن المؤسسة نفسها التي تنظم الأعمال.
4. حماية الأصول والمعلومات, وذلك من خلال التأكد بأن الإدارة العليا تقوم بحماية الأصول والمعلومات من الضياع أو السرقة أو عمليات الاحتيال وغيرها بما تبذله من عناية مهنية لازمة.

وقد جاء في الملخص الخاص بالرقابة الداخلية (الإطار المتكامل), ثلاثة تصنيفات لأهداف الرقابة الداخلية, على النحو التالي[11]:

1. أهداف تشغيلية: تقيس كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية, المتضمنة الأهداف التشغيلية والمالية وحماية الأصول من الخسائر.
2. أهداف التقارير: قياس واقعية وتوقيت وشفافية التقارير المالية الداخلية والخارجية, والتقارير غير المالية, والتأكد من توافقها مع المعايير الخاصة.
3. أهداف الامتثال: مدى التقيد في تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسة.

[11] The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO **(2013),Internal Control-Integrated Framework,** Executive Summary, page 3, , USA

ثالثاً: مكونات الرقابة الداخلية

إنَّ نقطة الانطلاق لتقييم نظام الرقابة الداخلي يعتمد على فهم هذه المكونات, الأمر الذي يساعد الجهات الرقابية في تقييم نظام الرقابة الداخلية ووضع العلاج الناجع في النشاطات التي تعاني من قصور رقابي, وقد قامت لجنة رعاية المؤسسات COSO بوضع مكونات لنظام الرقابة على النحو التالي[12]:

1. بيئة الرقابة الداخلية: تعتبر بيئة الرقابة الأساس بين مكونات الرقابة الداخلية, حيث تُعبر عن الإجراءات والسياسات التي تعكس توجهات مجلس الإدارة والإدارة العليا, بحيث تؤثر في ثقافة الموظفين وسلوكهم, وهي تشمل بعض المبادئ مثل النزاهة والقيم والكفاءة واستقلالية الإدارة ووضوح في خطوط الاتصال وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات, والتطور والتخطيط للأهداف, ومن المفهوم بان كل فرد في المؤسسة مسؤول عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف.
2. تقييم المخاطر: إن عملية تقييم المخاطر تبدأ بتحديد الأهداف على مستوى المؤسسة والنشاط, وأن عملية تقييم المخاطر تبدأ بالتعرف على المخاطر وتحليلها وكيفية علاجها.
3. الأنشطة الرقابية: على المؤسسة اختيار وتطوير الأنشطة الرقابية التي تُسهم في تخفيض حدة المخاطر التي قد تهدد تحقيق الأهداف.
4. المعلومات والاتصال: إيصال المعلومات ذات العلاقة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية إلى المعنيين في الوقت المناسب.
5. نشاط المراقبة: التطور المستمر وتقييم مكونات الرقابة الداخلية, وإيصال هذه النتائج إلى المعنيين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

[12] The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO **(2013), Internal Control-Integrated Framework**, Executive Summary, page 10, Former reference.

المطلب الثاني مفهوم الرقابة الشرعية

أولاً: التعريف بمفهوم, الرقابة الشرعية, ونطاقها وأهدافها

تعريف الرقابة الشرعية وأهدافها

1. عُرفت الرقابة الشرعية الداخلية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (3) بأنها "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها, ويشمل فحص العقود, والاتفاقيات, والسياسات, والمنتجات, والمعاملات, وعقود التأسيس, والنظم الأساسية, والقوائم المالية, والتقارير الخاصة, وتقارير المراجعة الداخلية, وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي, والتعاميم .....الخ" وتهدف إلى التأكد من أن الانشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية لا تخالف الشريعة..[13],

وبالرجوع الى التعريف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية يلاحظ قصور في تعريف الرقابة الشرعية كنظام, وللوصول الى تعريف بمفهوم الرقابة الشرعية كنظام, يرى الباحث بأنه يجب أن يتضمن التعريف البنود التالية:

أ. الرقابة الشرعية عملية تتضمن مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة تتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية في المؤسسة المالية الاسلامية, وتشمل هذه الكيانات ما يلي:
   - هيئة الرقابة الشرعية.
   - المدقق الشرعي الخارجي.
   - مجلس الادارة.
   - كافة العاملين في المؤسسة المالية الاسلامية.
   - أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

ب. عملية الرقابة الشرعية هي عبارة عن نظام متكامل يتكون من خطط مدروسة ومنظمة تحتوي على مدخلات وعمليات ومخرجات.

ج. التحكم الشرعي في المؤسسة المالية الاسلامية.

د. دخول الرقابة الشرعية في جميع عمليات وأنشطة المؤسسة المالية الاسلامية.

هـ. المساعدة في تحقيق المؤسسة المالية الاسلامية لأهدافها بالطرق التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

---

(13) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**, صفحة14و15, مرجع سابق.

و. تقديم تأكيد معقول بمدى التزام المؤسسة المالية الاسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

ز. حماية الاصول وحقوق الغير[14].

ح. كتابة التقارير.

2. وقد عرف الرقابة الشرعية أحد الباحثين: بأنها نظام متكامل، شامل، ذو مقومات أساسية، وأهداف محددة، وأساليب وأدوات. ويقصد بها: المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية[15].

ويلاحظ من هذا التعريف بأنه عرف الرقابة الشرعية بأنها نظام متكامل وبرأي الباحث فإنه أقرب إلى الواقع العملي من التعريف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية حيث تمَّ اعتماد المعيار في عام 1998م والذي يحتاج إلى إعادة دراسة.

ثانياً: تعريف الباحث للرقابة الشرعية

هي نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية, خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير, لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ثالثاً: مكونات الرقابة الشرعية

تختلف مكونات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية وفق حجم المؤسسة وتعقيد عملياتها وبيئة العمل التي تعمل بها, فقد تخضع المؤسسات المالية الاسلامية الى عدة معايير دولية مختلفة بحيث يجب ان تلتزم بها جميعاً, وفي حال تعارض احد هذه المعايير يجب أن تفصح عن حالة عدم الامتثال بها, واستناداً إلى مكونات الرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) يمكن أن تتضمن مكونات الرقابة الشرعية ما يلي:

1. بيئة الرقابة الشرعية: اعتماد إجراءات ودليل للسياسات تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الادارة والادارة العليا بالامتثال بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وبما يصدر من معايير وإرشادات شرعية, وشمولها على القيم والكفاءة واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية, ووضوح خطوط الاتصال, وأنَّ مسؤولية تطبيق قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية هي مسؤولية الجميع.

([14]) المقصود بحقوق الغير: الحقوق الخاصة بأصحاب حسابات الاستثمار وفق عقد المضاربة.

(15) يؤخذ هذا التعريف من تعريف علماء المراجعة للرقابة الداخلية، حيث عرف المعيار الدولي رقم (400) الرقابة الداخلية بأنَّها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة **لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها** في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل). ينظر: موسوعة معايير المراجعة للدكتور طارق عبد العال, نقلاً عن الدكتور نادر السنوسي العمراني.

2. تقييم المخاطر الشرعية: تحديد المخاطر الشرعية لجميع الانشطة والعمليات وتقييمها ووضع الضوابط الكفيلة بتجنبها.

3. الانشطة الرقابية الشرعية: تطوير هياكل وظيفية لديها قدر كافٍ من الاستقلالية تعمل على مراقبة العمليات والانشطة لحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق الشرعية الصحيحة, ومن هذه الهياكل:

أ. هيئة رقابة شرعية ملائمة ومستقلة, ونظام للضوابط الشرعية يتضمن نظام للرقابة الشرعية الداخلية, وذلك خلال التأكد من أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً مستقلاً على كل وحدة من وحدات المؤسسة المالية الاسلامية.

ب. مدقق شرعي خارجي مستقل لديه من الكفاءة ما يؤهله لتقديم رأي شرعي محايد حول مدى تقيد المؤسسة المالية الاسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

ج. التدقيق الشرعي الداخلي، وإعطاء القائمين عليه مكانة مناسبة في السُلم الوظيفي يضمن استقلاليته, وضمان حق الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل المؤسسة, وإعداد التقارير دون أي تدخل خارجي, وتوفر ميثاق للتدقيق الشرعي داخلي (Internal Shria'a Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الشرعي, والتحقق من إخضاع جميع أنشطة المؤسسة المالية الاسلامية والشركات التابعة لنشاط للتدقيق الشرعي الداخلي.

د. الامتثال الشرعي, وجود قسم أو وحدة تُمثل دائرة الامتثال تُعنى بفحص مدى الامتثال الشرعي للمؤسسة المالية الاسلامية ومدى توافقها مع القوانين والتعليمات والارشادات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.

هـ. إدارة المخاطر الشرعية, وجود قسم أو وحدة تعنى بتحديد وتقييم المخاطر الشرعية وتعمل على وضع الضوابط الشرعية لجميع الاجراءات والعمليات التي تمارسها المؤسسات المالية الاسلامية.

4. المعلومات والاتصال, إيصال المعلومات الخاصة بنظام الرقابة الشرعي إلى الجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب.

5. نشاط المراقبة الشرعية: يهدف الى تطوير أدوات والتقنيات وبشكل مستمر لتقييم مكونات الرقابة الشرعية, وإيصال هذه النتائج إلى هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا لاتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة.

المبحث الثاني

مفاهيم التدقيق الشرعي(الداخلي والخارجي)

والرقابة الشرعية الداخلية والمراجعة الشرعية والامتثال الشرعي

يختلط على الكثيرين مفهوم بعض المصطلحات الخاصة بالرقابة الشرعية, ويعتقد الباحث بأن السبب الرئيس في هذا الخلط يعود إلى ما تضمنه معيار الضبط رقم (2) الرقابة الشرعية, ومعيار الضبط رقم (3) الرقابة الشرعية الداخلية الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية والمعتمدين في عام 1998 و1999 على التوالي.

لقد تمَّ توضيح مفهوم الرقابة الشرعية كنظام في المبحث السابق, وسيتم بإذن الله تعالى توضيح ومقارنة لبعض المصطلحات التالية:

1. التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
2. الرقابة الشرعية الداخلية.
3. المراجعة الشرعية الداخلية.
4. الامتثال الشرعي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

يعتبر التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي من أهم الأدوات المُتبعة لتقييم نظام الرقابة الشرعية, ومساعدة المؤسسات المالية الاسلامية في تعزيز الثقة بها لتمتعها بالاستقلالية, حيث تقوم الهيئة العامة في المؤسسات المالية الاسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية ويتبعها نشاط التدقيق الشرعي الداخلي, وتعيين المدقق الشرعي الخارجي.

المعني اللغوي:

أ. مصدر دَقَّقَ: كَانَ عَلَيْهِ تَدْقِيقُ الحِسَابِ : أي ضَبْطُهُ بِإِمْعَان, أمعن النظرَ فيه, درسَه بانتباه وعناية, أَمْعَنَ فيهِ النَّظَرَ لِيَكونَ خالِياً مِنَ الخَطَأ[16].

(16) معجم **المعاني الجامع**, عن الموقع الإلكتروني:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=dd29 Aug2014, time 11 am.

ب. دقق: الدَّقُّ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ دَقَقْت الدَّواءَ أَدُقُّه دَقًّا، وَهُوَ الرَّضُّ. والدَّقُّ: الكَسر والرَّضُّ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وَقِيلَ: هُوَ أَن تَضْرِبَ الشيءَ بِالشَّيْءِ حَتَّى تَهْشِمَه، دَقَّه يَدُقُّه دَقّاً ودقَقْتُه فانْدَقَّ. والتَّدْقيقُ: إمعان الدَّقّ. والمِدَقُّ والمِدَقَّةُ والمُدُقُّ: مَا دقَقْتَ بِهِ الشيءَ[17].

ج. ومن معاجم اللغة الانجليزية: بمعنى الفحص الشامل والتقييم.[18]

1. التدقيق الداخلي الشرعي

التطور التاريخي للتدقيق الداخلي في الإسلام

مع اتساع رقعة الدولة الاسلامية تطور مفهوم التدقيق ولو لم تذكر المراجع كلمة تدقيق في هذا السياق, إلا أن المتتبع لتطور الرقابة المالية في الدولة الاسلامية يلاحظ وجود مراقب أو مراقبين يقومون على التأكد من تحصيل الأموال وإنفاقها بحسب ما جاء في التشريع الإسلامي, وفيما يلي ملخص لهذا التطور[19]:

لقد تطور مفهوم الرقابة المالية في الإسلام بتطور الدولة الاسلامية, ففي عهد رسول الله ρ في بداية الدولة الاسلامية كانت الدولة صغيرة المساحة وقليلة السكان, وتقتصر مواردها على الغنائم وكان رسولρ هو القائم على إدارتها وتنظيمها وتقسيمها, وعند بداية توسع الدولة الاسلامية وخاصة بعد فتح مكة المكرمة كان ρ يبعث عماله لجمع الزكاة والجزية ويوصي بتحري العدالة, وكان عليه الصلاة والسلام يتابع عُماله, ومما يروى في هذا الصدد أنه ρ بعث رجلاً لجمع الصدقات فلما عاد, جاء بمالين, فقال: هذا مالكم, وهذا هدية أهديت إلي, فقام الرسول ρ خطيباً ثم قال" **ما بال رجال نبعثهم على بعض ما ولانا الله, فيجئ بماليين فيقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت إلي, أفلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه, ينظر أيهدي إليه, والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد من هذا المال شيئاً بغير حقه إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه**", وبسبب زيادة الفتوحات الاسلامية اتسعت رقعة الدولة الاسلامية وزاد عدد سكانها, فأمر الفاروق رضي الله عنه بإنشاء بيت مال للمسلمين بغرض حفظ وصيانة الأموال والتصرف فيها وكان بمثابة وزارة المالية في وقتنا هذا, وانشأ ديوان الخراج لمعرفة ما يرد بيت مال المسلمين وما يفرض لكل مسلم من العطاء, والديوان كلمة فارسية تعني السجل

---

[17] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1994)، **لسان العرب**, مادة دقق جزء 10، صفحة 100, الطبعة الثالثة, بيروت, لبنان.

[18] http://www.thefreedictionary.com/audit,13 August2016, time 3 am.

[19] نقلاً عن حسين, علي كاظم (2009), الرقابة المالية في الإسلام, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الثاني والعشرون, صفحة 254, بغداد, العراق.

والدفاتر وتطلق مجازاً على مكان حفظهما, واستمر الخلفاء الراشدون على نهج الفارق رضوان الله عليهم.

وفي عصر الدولة الأموية زادت حصيلة بيت مال المسلمين وخاصة حصيلة أموال الجزية, وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة تولى بنفسه الإشراف ومحاسبة الولاة عن موارد الدولة وأوجه الإنفاق والترشيد في الإنفاق, وفي الدولة العباسية أصبح النظام المالي أكثر نضوجاً فظهرت وظيفة الرقابة على جميع الدواوين, واستحدث الحسبة.

2. **ماهية التدقيق الداخلي:**

لعل أكثر جهة تبنت وضع تعريف ومعايير مُنظمة لمهنة التدقيق الداخلي, معهد المدققين الداخليين الدولية (IIA) وقد عرفت التدقيق الداخلي على أنه: " نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة خلال اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة"[20].

ويستخلص من التعريف أعلاه العناصر الرئيسة التالية[21]:

1. نشاط (Activity): دائرة أو قسم أو نشاط, في الشركات الكبرى والمساهمة العامة.
2. مستقل (Independent): ارتباط التدقيق بأعلى مستوى إداري في الهيكل التنظيمي للمؤسسة (لجنة التدقيق), الأمر الذي يمكنه من القيام بأعماله بدون تدخل في نطاق ونتائج التدقيق وبدون تأثير في التعيين والمكافآت والترقيات.
3. موضوعي (Objective): القيام بالأعمال والمهام دون تحيز, والاعتماد على الأدلة لتوثيق نتائج عمليات التدقيق.
4. تأكيدي (Assurance): اتخاذ إجراءات التدقيق المناسبة للتأكد من أن المخاطر المتعلقة بالمؤسسة تحت السيطرة ومدركة. بحيث يتم اتخاذ الأساليب والإجراءات المناسبة للتعامل معها وذلك بإجراء فحص

---

[20] https://**na.theiia.org**/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx dd18 April 2014, time 11pm.

[21] بتصرف, معهد المدققين الداخليين (2012), **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي**, صفحات 25 – 30, أمريكا, وبعضها من خبرة الباحث في مجال التدقيق الداخلي والتي تقدر بثماني سنوات وخبرة مصرفية تجاوزت العشرين عاماً.

موضوعي للأدلة بغرض توفير تقييم مستقل لفاعلية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة, وهذه التأكيدات لا تكون مطلقة وانما تأكيدات معقولة.

5. استشاري (Consulting) : تزويد الإدارة العليا و/أو مجلس الإدارة بأية دراسات أو آراء أو نصائح تقييم لأعمال الرقابة أو إجراءات تحليلية والفرضيات المتعلقة بها للمؤسسة نفسها أو للغير بموجب اتفاق مسبق.

6. إضافة قيمة (Add Value): تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بتأكيد موضوعي, وتقديم توصيات وقائية تزيد من الفرص لتحقيق الأهداف، وتقلل المخاطر، وتُحسن الأداء بما يعود بالفائدة على المؤسسة.

7. منهجي منظم (Systematic): وذلك خلال اتباع معايير التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

8. الانضباط الذاتي (Discipline): التدريب لتبنى نمط السلوك ليصبح عادةً بتجنب خرق الضوابط الرقابية من قبل المستخدمين.

3. تعريف التدقيق الشرعي الداخلي

يُعد التدقيق الشرعي الداخلي من أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية, حيث يقع على عاتقه بشكل رئيس تقييم مدى التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية, ويجب أن تكون هذه الدائرة أو الوحدة في مستوى إداري وتنظيمي يضمن عملها باستقلالية, وأن يكون كادرها الوظيفي مؤهلاً ومدرباً بحيث يضمن موضوعية تأدية المهام.

وقد عرَّفه الدكتور عيسى: ((نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة، من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الامتثال الشرعي الأمثل)) [22].

(22)عيس, موسى ادم (2013), المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي, شورى للاستشارات الشرعية, التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر, المنامة, البحرين.

ويعتقد الباحث بأنَّ تعريف الدكتور عيسى والمستند إلى تعريف التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الدولية (IIA) من التعاريف التي يمكن الرجوع إليها لتعريف نشاط التدقيق الشرعي الداخلي الأقرب للواقع العملي.

وعليه يمكن للباحث **إعادة تعريف التدقيق الشرعي الداخلي** استناداً إلى تعاريف معهد المدققين الداخليين الدولية (IIA) والدكتور عيسى بحيث يغطي أهداف المؤسسات المالية في تحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعي وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية, **حيث يمكن تعريفه بأنه:** نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية عن طريق اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية.

حيث يشمل التعريف النقاط الرئيسة لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي:

1. نشاط (Activity): دائرة في المؤسسة المالية الاسلامية .
2. مستقل (Independent): ارتباط التدقيق الشرعي الداخلي بجهة معينة من قبل مالكي المؤسسة المالية الاسلامية (هيئة الرقابة الشرعية), الأمر الذي يمكنها من القيام بأعماله دون تدخل أي جهة في نطاق ونتائج التدقيق الشرعي.
3. موضوعي (Objective): القيام بالأعمال والمهام دون تحيز أو محاباة, والاعتماد على الأدلة لتوثيق نتائج عمليات التدقيق الشرعي.
4. تأكيدي (Assurance): اتخاذ إجراءات التدقيق الشرعي للتأكد من أنَّ المؤسسة المالية متقيدة بالضوابط والاحكام الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
5. استشاري (Consulting) : تزويد الإدارة العليا أو مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة الشرعية بأي دراسات أو أراء أو مقترحات لتقييم نظام الرقابة الشرعي وتحسين الامتثال الشرعي في المؤسسة المالية الاسلامية.
6. إضافة قيمة (Add Value): تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية بتأكيد موضوعي ومعقول عن نظام الرقابة الشرعي, وتقديم توصيات وقائية للمخاطر الشرعية وزيادة كفاءة العمليات.

7. منهجي منظم (Systematic): وذلك خلال اتباع معايير المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية والمعايير الشرعية.

8. الانضباط الذاتي (Discipline): التدريب لتبنى نمط بالسلوك ليصبح عادة بالتقيد بالضوابط الشرعية في جميع العمليات والانشطة.

9. إدارة المخاطر الشرعية[23]: عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الشرعية والسيطرة عليها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية, واتخاذ الاستراتيجيات الملائمة لتلافيها إن أمكن, أو تخفيضها إلى الحد المقبول, أو تجنبها, وأنها مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة بما فيها هيئة الرقابة الشرعية.

10. نظام الرقابة الشرعية[24]: هو نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية, خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير, لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

11. حوكمة هياكل النشاطات الشرعية [25]: السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم تشابك العلاقات بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف المصرف, بما يتوافق مع الإرشادات الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الاسلامية المختصة.

2. الرقابة الشرعية الداخلية

لقد ورد مفهوم الرقابة الشرعية الداخلية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (3) والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, ويمكن استخلاص تعريفها من أهداف الرقابة الشرعية الداخلية المتضمنة في المعيار, بأنها: قسم مستقل/ إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية حسب حجم المؤسسة المالية الاسلامية, وينشأ داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية, والفتاوى, والارشادات, والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية[26].

وقد عرفها أبو غدة بأنها "متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية, وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة,

---

[23] عطية, عبدالله عطية, (2014), نحو بناء نماذج لتقييم مخاطر التشغيل والتدقيق المبني على المخاطر في المصارف الاسلامية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, صفحة 60, عمان, الاردن.

[24] انظر صفحة 12 من هذا البحث.

[25] دراسة عن الحوكمة في المصارف الاسلامية يجريها الباحث غير منشورة.

[26] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**, صفحة 24, مرجع سابق.

مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها, وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية, متضمنةً إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال, وكذلك في المستقبل بغرض التطوير للأفضل"[27].

ويلاحظ بأن التعريفين السابقين يصلحان بأن أن يكونا تعريفاً لنشاط التدقيق الشرعي الداخلي, هذا وقد ظهرت أنشطة ووظائف جديدة لشدة حساسية المؤسسات المالية الاسلامية في عملياتها من المخاطر الشرعية, والتي انبثق عنها مفهومي الرقابة الشرعية الداخلية والامتثال الشرعي,

أ. **الرقابة الشرعية الداخلية:** ويمكن أن تُسمى الرقابة الشرعية على العمليات, حيث تُعنى بمراقبة العمليات اليومية للتأكد من تقيدها بأحكام الشريعة الاسلامية وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية, وعليه يمكن **تعريف الرقابة الشرعية الداخلية**, بأنها: نشاط مستقل أو يتبع وحدة أو قسم يفحص العمليات التشغيلية اليومية بأنها تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

الفروق بين التدقيق الشرعي الداخلي والرقابة الشرعية الداخلية

جدول رقم (1)

الفرق	التدقيق الشرعي الداخلي	الرقابة الشرعية الداخلية
التبعية الادارية	تتبع لهيئة الرقابة الشرعية	دائرة مستقلة تتبع للرئيس التنفيذي او وحدة تتبع لإحدى الادارات
نطاق العمل	جميع العمليات والانشطة والشركات التابعة في المؤسسة المالية الاسلامية	الانشطة والعمليات المحددة من مجلس الادارة
فترة المهمة	دورياً	يومياً
مجال المهمة	عينة من العمليات والانشطة	جميع العمليات والانشطة
الهدف	تقييم نظام الرقابة الشرعي	رصد الأخطاء الشرعية وتقديم التوصيات

[27] أبو غدة, عبد الستار, الهيئات الشرعية, تأسيسها, أهدافها, واقعها, **بحث مقدم للمؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية**, صفحة 3, مرجع سابق.

الفرق	التدقيق الشرعي الداخلي	الرقابة الشرعية الداخلية
		لتجنب تكرارها.

ب. **الامتثال الشرعي**

لعل أهم ما يميز عمل المؤسسات المالية الاسلامية هو الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وفتاوى ومقررات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية, إنَّ مخاطر عدم الامتثال قد تؤدي إلى تشويه سمعة المؤسسة المالية الاسلامية الأمر الذي يؤدي إلى عزوف العملاء والمؤسسات المالية الاسلامية عن التعامل مع المؤسسة وإفلاسها, ويبرز هنا مفهومان للامتثال الشرعي وهما: الامتثال الشرعي كركيزة هامة من ركائز نظام الرقابة الشرعي, ووظيفة الامتثال الشرعي.

1. **الامتثال الشرعي كنظام:**

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية الامتثال بأنه: المخاطر القانونية أو العقوبات التشريعية, والخسائر المالية أو التشوه في سمعة البنك الناتجة عن فشل في الامتثال للقوانين والتشريعات والقواعد والتعليمات الداخلية في جميع النشاطات المصرفية[28].

وتتجلى كفاءة الامتثال الشرعي بمدى التزام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة المالية الاسلامية لتكون مثالاً يحتذى به، كما أنَّ الامتثال الشرعي الفَعال يتطلب من الإدارة العليا تأكيداً مستمراً على وجوب أن تسودَ المؤسسة ثقافة الامتثال الشرعي, حيث تقع مسؤولية الامتثال الشرعي على جميع الأطراف ذوي الصلة في المؤسسة دون استثناء . وإنَّ عدم الامتثال الشرعي قد يؤدي إلى حدوث ردود أفعال سلبية بالغة الأثر على سمعة المؤسسة المالية الاسلامية ويلحق بها أضرارا لا يُحمد عقباها.

2. **وظيفة الامتثال الشرعي:**

عرفها البنك المركزي الاردني بأنها: "وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال البنك وسياسته الداخلية لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير الى مجلس الادارة حول الامتثال في البنك"[29].

[28] Basel Committee On Banking Supervision **(2005), Compliance and the compliance function in banks**, page 7, swissland.

[29] البنك المركزي الاردني (2006), تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33/ 2006), عمان الاردن.

ومن التعريف يمكن استخلاص البناء الاساسي للامتثال الشرعي, ويشمل:

1. الاستقلالية, يتبع جهة عليا بالإدارة تضمن عدم التدخل بالمهام المنوطة بهذا النشاط.
2. امتثال البنك للقوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
3. سياسة رفع التقارير

وعلى ذلك يمكن **تعريف وظيفة الامتثال الشرعي**, بأنه: وظيفة مستقلة أو تتبع لدائرة أو وحدة تهدف الى التأكد من امتثال المؤسسة المالية الاسلامية للسياسات الداخلية ولجميع المعايير والارشادرات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المؤسسات المالية الاسلامية الدولية والجهات الرقابية –إن تبنت معايير وإرشادرات شرعية-, والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية, ورفع التقارير .

هذا ويختلف نشاط التدقيق الشرعي الداخلي عن نشاط الامتثال الشرعي في أمور عدة, يمكن بيانها بالجدول التالي:

جدول رقم (2)

البيان	نشاط التدقيق الشرعي الداخلي	نشاط الامتثال الشرعي
درجة الاستقلالية	استقلالية أعلى حيث يتبع لهيئة الرقابة الشرعية	استقلالية أقل, يمكن أن يتبع للرئيس التنفيذي, أو مدير الدائرة أو الوحدة.
النشاط	يهتم بالماضي والحاضر لتقديم تأكيد عن مدى التقيد بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية لجميع النشاطات	يهتم بالحاضر للتأكد من الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الصادرة عن الجهات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية.
طبيعة النشاط	نشاط تأكيدي	نشاط تشغيلي
المخاطر	التشغيل, الائتمان	مخاطر التشغيل الشرعية
النطاق	نطاق أوسع يشمل نشاط الامتثال الشرعي	نطاق محدد بحسب ما تتطلبه الادارة العليا ولا يشمل التدقيق الشرعي الداخلي

الفروق بين الامتثال الشرعي والرقابة الشرعية الداخلية

جدول رقم (3)

الفرق	الامتثال الشرعي	الرقابة الشرعية الداخلية/ الرقابة على العمليات الشرعية
نطاق العمل	جميع العمليات والانشطة في المؤسسة المالية الاسلامية	الانشطة والعمليات المحددة من مجلس الادارة
الادوات	التركيز على ما صدر من تعليمات وقوانين ومعايير وارشادات وقواعد السلوك المهني صادرة عن السلطات الرقابية والاشرافية والمؤسسات المالية الاسلامية الدولية	قائمة الفحص المستمدة من إجراءات العمل والوصف الوظيفي
الهدف	اكتشاف عدم الامتثال بالمتطلبات الرقابية والمعايير الشرعية والمالية الخارجية	رصد الأخطاء الشرعية وتقديم التوصيات لتجنب تكرارها.

3. التدقيق الشرعي الخارجي

أولا: تعريف التدقيق الخارجي

جهة رقابية مستقلة يتم تحديدها وترخيصها بموجب القانون، تعمل على فحص البيانات المالية وتدقيقها بهدف إعطاء رأي مهني وفني محايد، يُنتخب من قبل الجمعية العمومية، ولا تُعتَمد البيانات المالية أَو تُنشر ما لم يتم اعتمادها من قبل المدقق الخارجي[30].

[30] ذنيبات, ...

ومن التعريف أعلاه, يمكن استخلاص النقاط الرئيسة للتدقيق الخارجي:

1. جهة رقابية مُعينة من قبل الجمعية العمومية (المساهمين) تعطيها قدر من الاستقلالية.
2. تهدف الى فحص البيانات المالية وتدقيقها.
3. تقدم رأياً مهنياً وفنياً محايداً في القوائم المالية.
4. اعتماد البيانات المالية.

ثانياً: التدقيق الشرعي الخارجي

أُصطلح في معيار المراجعة رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية "بالمراجعة" والمعتمد في عام 1996 والتي يُقصد به التدقيق الشرعي الخارجي, ومرة أخرى نجد هذه المعايير رغم متانتها ومرجعيتها الدولية, إلا أنه يجب مراجعة بعض المفاهيم التي تنص عليها وخاصة فيما يتعلق بمعايير المراجعة والرقابة الشرعية.

ويمكن استخلاص تعريف المراجعة الشرعية من أهداف عملية المراجعة بانها: إبداء رأي المراجع فيما إذا كانت القوائم المالية المعدة, من كل النواحي ذات الاهمية النسبية, وفقاً لكلٍ من أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ومعايير المحاسبة التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير وممارسات المحاسبة المحلية والقوانين والانظمة ذات العلاقة المطبقة في الدولة التي تعمل فيها المؤسسة المالية الاسلامية[31].

أما التدقيق الشرعي الخارجي فقد عرفه مشعل بأنه "تقديم تأكيد معقول من جهة مستقلة خارج المؤسسة المالية الاسلامية, بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الامتثال بأحكام الشرعية الاسلامية فيما نفذت من معاملات، ويتحصل التأكيد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كميا"[32].

وللوصول الى توضيح أكثر لمفهوم المراجعة يمكن استعراض التعريفات التالية:

---

(31) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**, صفحة 4, مرجع سابق.

(32)بتصرف, مشعل, عبدالباري (2011), استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي, **بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي**, صفحة 7, ماليزيا.

- تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية, هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة[33].
- تقديم تأكيد محدود بعدم وجود أخطاء أو تعديلات جوهرية في القوائم المالية[34].

ويمكن تلخيص ما يتشابه به مفهومي التدقيق والمراجعة بالآتي:

- جهات رقابية مُعينة من قبل الجمعية العمومية (المساهمين) تعطيها قدراً من الاستقلالية.
- يهدفان الى فحص البيانات المالية وتدقيقها.
- تقديم النتائج إلى الجهات المعنية.

أما أهم الاختلافات بين مفهومي التدقيق والمراجعة يمكن تلخيصها بالجدول التالي [35]:

جدول رقم (4)

الفرق	المراجعة	التدقيق الخارجي
مستويات التأكيد	تقديم تأكيد محدود بعدم وجود خروقات جوهرية بالقوائم المالية.	تقديم تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن أخطاء جوهرية.
الهدف من المهمة	الحصول على تأكيد محدود بعدم وجود أية تشوهات أو أخطاء جوهرية في القوائم المالية	الحصول على مستوى عالٍ من التأكيدات (نظيف) بأن المؤسسة المالية الاسلامية لا تعاني من أخطاء جوهرية في قوائمها المالية
الضمانات المقدمة	تقديم تقرير من المراجع بعدم وجود	يقدم المدقق رأيه فيما إذا كانت القوائم

[33]المراجعة بين التنظيم والتطبيق و. توماس و أ.هنكي تعريب احمد حجاج وكمال الدين سعيد ص 26, عن موقع منتدى شبكة المحاسبين العرب.

[34]http://www.accountingtools.com/questions-and-answers/what-is-a-financial-statement-review.html,time 3 AM 19 August 2016

[35] http://www.wilkinsmiller.com/images/Brochure.pdf,time2AM,19Aug2016.

الفرق	المراجعة	التدقيق الخارجي
لمستخدمي القوائم المالية	تعديلات جوهرية على البيانات المالية	المالية تَظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية
متطلبات تقديم الخدمة	حاجة الأطراف الأخرى الى درجة من الطمأنينة بعدم وجود أخطاء بالبيانات المالية	حاجة الأطراف الأخرى الى رأي المدقق حول القوائم المالية
مستوى تقديم الخدمة والتكلفة	مستوى تقديم خدمة أقل وتكلفة أقل	مستوى خدمة أعلى وتكلفة أعلى

ويلاحظ بأنه يختلف مفهوم المراجعة عن مفهوم التدقيق, وذلك طبقاً للممارسات العملية, وكذلك فإن كلاً من النشاطين يقدم رأياً فنياً محايداً في القوائم المالية, ويقبعان في أعلى الهيكل التنظيمي.

وعلى ذلك فإنه يمكن استخلاص أهم الفروق بين مفهوم المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي بالآتي:

جدول رقم (5)

الفرق	المراجعة الشرعية	التدقيق الشرعي الخارجي
مستويات التأكيد	تقديم تأكيد محدود بحسب نطاق المهمة لواحدة لما يلي: أ. أنَّ العقود والعمليات والمعاملات مبرمة لا تخالف أحكام الشريعة الاسلامية. ب. سياسة توزيع الارباح وتحميل الخسائر على حسابات أرباح	تقديم مستوى معقول من التأكيد وهذا التأكيد لا يكون مطلقاً لما يلي: أ. أنَّ العقود والعمليات والمعاملات مبرمة وفق أحكام الشريعة الاسلامية. ب. سياسة توزيع الارباح وتحميل الخسائر على حسابات أرباح

الفرق	المراجعة الشرعية	التدقيق الشرعي الخارجي
	الاستثمار وصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار. ج. عدم ضم أية إيرادات آلت للبنك بطرق لا تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وصرفها في أوجه الخير.	الاستثمار وصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار. ج. عدم ضم أية إيرادات آلت للبنك بطرق لا تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وصرفها في أوجه الخير.
النطاق	محدود	لا قيود
الهدف من المهمة	الحصول على تأكيد محدود بعدم وجود أية مخالفات شرعية بحسب نطاق المهمة.	الحصول على مستوى معقول من التأكيد بعدم وجود أية مخالفات شرعية.
الضمانات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية	تقديم تقرير بعدم وجود أية مخالفات شرعية لمهمة المراجعة	يقدم المدقق رأيه مدى التقيد بالفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ويلاحظ من القياس الذي أجراه الباحث الآتي:

- أنَّ المقصود بالمراجعة الشرعية في مهمة الارتباط هو خدمة التدقيق الشرعي الخارجي, ويمكن الاستدلال على ذلك, خلال ما وردّ في العناصر الأساسية في تقرير المراجع بأن يحتوي على فقرة الرأي في معيار المراجعة رقم(1) [36].

[36] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية**, صفحة 12, مرجع سابق.

- محدودية عدد شركات التدقيق الشرعي الخارجي, وقد يعود ذلك إلى عدم تبني كثير من السلطات الاشرافية والرقابية وجود مثل هذه الشركات, واعتماد كثير من هذه المؤسسات على هيئة الرقابة الشرعية لديها في تقديم خدمة التدقيق الشرعي الخارجي.
- عدم مراجعة معيار المراجعة رقم (1) ومعيار الضبط رقم (3) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية منذ تاريخ اعتمادها في عام 1996و 1999 على التوالي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

الوصول إلى تعاريف اصطلاحية لبعض المفاهيم الخاصة بعملية التدقيق الشرعي, وهي على النحو التالي:

1. **الرقابة الشرعية:** هي نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية, خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير, لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
2. **التدقيق الشرعي الداخلي**: نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة عن طريق التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية خلال اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية.
3. **إدارة المخاطر الشرعية**: عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر الشرعية والسيطرة عليها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية, واتخاذ الاستراتيجيات الملائمة لتلافيها إن أمكن, أو تخفيضها إلى الحد المقبول, أو تجنبها, وأنها مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة بما فيها هيئة الرقابة الشرعية.
4. **نظام الرقابة الشرعية:** هو نظام متكامل يهدف الى التحكم الشرعي وتتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية, خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير, لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الاسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
5. **حوكمة هياكل النشاطات الشرعية:** السياسات والإجراءات والمعايير التي تنظم تشابك العلاقات بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف المصرف, بما يتوافق مع الإرشادات الصادرة عن بعض المؤسسات المالية الاسلامية المختصة.
6. **الرقابة الشرعية الداخلية**: نشاط مستقل أو يتبع وحدة أو قسم يفحص العمليات التشغيلية اليومية بأنها تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.
7. **الامتثال الشرعي**: وظيفة مستقلة أو تتبع لدائرة أو وحدة تهدف الى التأكد من امتثال البنك الاسلامي وسياسته الداخلية لجميع المعايير والارشادرات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المؤسسات الاسلامية الدولية والجهات الرقابية –إن تبنت معايير وإرشادرات شرعية-, والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية, ورفع التقارير.

8. اختلاف مفهوم المراجعة الشرعية عن التدقيق الشرعي الخارجي, ولعل أهم هذه الفروق يكمن في نطاق المهمة
   أ. نطاق المراجعة الشرعية يحدد من قبل مجلس الادارة أو الادارة العليا,
   ب. نطاق التدقيق الشرعي الخارجي نطاق واسع تكفله المعايير.

ثانياً: التوصيات

دعوة المشاركين لتبني وثيقة تدعو إليها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية تقوم بإعادة النظر في بعض المفاهيم وتبني معايير جديدة خاصة بالرقابة الشرعية تشمل: نظام الرقابة الشرعية, التدقيق الشرعي الداخلي, الرقابة الشرعية الداخلية, الامتثال الشرعي, المراجعة الشرعية, التدقيق الشرعي الخارجي.

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"
(سورة النمل – آية 19)

قائمة المراجع

- الشاعر, سمير (2013), المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي, التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر, المنامة, البحرين.
- عيس, موسى ادم (2013), المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي, التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر, المنامة, البحرين.
- العمراني, نادر السنوسي (غير محدد), أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي, ليبيا.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية (2005),المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية, ماليزيا.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية, المنامة , البحرين.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1994)، لسان العرب, الطبعة الثالثة, بيروت, لبنان.
- معهد المدققين الداخليين (2012), المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- علي كاظم (2009), الرقابة المالية في الإسلام, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الثاني والعشرون, بغداد, العراق.
- عطية, عبدالله عطية, (2014), نحو بناء نماذج لتقييم مخاطر التشغيل والتدقيق المبني على المخاطر في المصارف الاسلامية, أطروحة دكتوراه غير منشورة, عمان, الاردن.
- أبو غدة, عبد الستار, الهيئات الشرعية, تأسيسها, أهدافها, واقعها, بحث مقدم للمؤتمر الأول لهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية.
- البنك المركزي الاردني (2006), تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33/ 2006), عمان الاردن.
- مشعل, عبدالباري (2011), استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي, بحث مقدم للمؤتمر التدقيق الشرعي, ماليزيا.
- المراجعة بين التنظيم والتطبيق و. توماس و أ.هنكي تعريب احمد حجاج وكمال الدين سعيد, عن موقع منتدى شبكة المحاسبين العرب.

المواقع الالكترونية والمراجع الاجنبية

- http://accdiscussion.com/t3629.
- http://www.coso.org/resources.htm, dd 10 oct.2013, time 11pm.
- http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=7375 dd 22\6\2013, 11pm.
- http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=7375 dd 22\6\2013, time 11pm.
- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (2013) ,Internal Control-Integrated Framework, Executive Summary, USA.
- he Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO (2013),Internal Control-Integrated Framework, Executive Summary, USA.
- he Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO (2013), Internal Control-Integrated Framework, Executive Summary, Former reference.
- www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=dd29 Aug2014, time 11 am.
- https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx dd18 April 2014, time 11pm.
- Basel Committee On Banking Supervision (2005), Compliance and the compliance function in banks, Swissland.
- http://www.accountingtools.com/questions-and-answers/what-is-a-financial-statement-review.html,time 3 AM 19 August 2016.
- http://www.wilkinsmiller.com/images/Brochure.pdf,time2AM,19Aug2016.